Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

◎ صيغة اللفظ

يقول أبو هلال فى توضيح هذا الاعتبار: "وأما الفرق الذى توجبه صيغة اللفظ فكالفرق بين الاستفهام والسؤال. وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه، لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل (فيه)[24] السائل عما يعلم، وعما لا يعلم. فصيغة الاستفهام - وهو استفعال، والاستفعال للطلب - ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال. وكذلك كل ما اختلف صيغته من الأسماء والأفعال فمعناه مختلف مثل: الضُّعف والضَّعف، والجُهد والجَهد، وغير ذلك مما يجرى مجراه" [ص18-19].

ولعل هذا الاعتبار يمثل أعم المعايير الدلالية التى ارتكن إليها أبو هلال. وهو - فيما يبدو لى - يمثل إجراء تحليليا يطابق المبدأ النظرى الذى أعلنه أبو هلال - منذ بداية كتابه - حين قال: "إن اختلاف العبارات يوجب اختلاف المعانى" [ص13]. كما أنه سيعود إلى ذكره مر أخرى حين يقول: "وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة" [ص125].

ولعل ما يقصده أبو هلال من مصطلح "صيغة اللفظ" يعنى تلك الهيئة الصرفية التى يرد بها اللفظ، أو ما يسمى فى التراث اللغوى العربى "معانى المثل"[25]؛ أى "معانى الأبنية". وبطبيعة الحال فإن فكرة دلالات الأبنية

---

(24) هكذا فى الأصل واعتقد أنها زيادة إما فى نسخة المخطوط، أو فى طبعة التحقيق. وقد ورد مضمون هذا النص مرة أخرى [ص28] بدون [فيه].

(25) انظر مثلا: ابن جنى الخصائص 223/1، وانظر تحليلا جيدا لفكرة تجريد دلالات الصيغ فى: عبد القادر المهيرى، 1981، ص185-193.